

توقعات ارتفاع المخزونات الأميركية تعمق الخسائر

النفط يهبط 2 بالمئة مع ارتفاع مخاوف الطلب

هبطت أسعار النفط الخام بحوالي 2 بالمئة، مع تغلب مخاوف الطلب جراء اتساع نطاق قيود مكافحة كورونا، على آمل حزمة تحفيز ضخمة بعد تنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة. وعمق خسائر الخام توقعات بزيادة مفاجئة في مخزونات الخام الأمريكية، وإعلان إيران ارتفاع صادراتها النفطية إلى مستوى قياسي، في وقت تعاني الأسواق من زيادة الإمدادات وانخفاض الطلب.

والخميس، أظهرت بيانات أولية لمعهد البترول الأمريكي ارتفاع المخزونات بمقدار 2.6 مليون برميل، الأسبوع الماضي، مخالفة توقعات المحللين بانخفاض قدره 1.2 مليون برميل.

من المقرر أن يصدر مركز معلومات الطاقة الأمريكي بيانات رسمية بشأن المخزونات، في وقت لاحق اليوم.

وقال وزير النفط الإيراني بيجن زنگنه، في تصريحات تلفزيونية، إن إيران حققت مستوى قياسي مرتفعاً لصادرات المنتجات البترولية على الرغم من العقوبات الأمريكية. ولم يذكر زنگنه أرقاماً حول حجم الصادرات الإيرانية.

وانخفضت الصادرات الإيرانية إلى حوالي 300 ألف برميل يومياً فقط بعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على طهران في 2018، من حوالي 2.8 مليون برميل يومياً قبل العقوبات.

ويحلول الساعة 10:00 (ت.غ.)، هبطت عقود خام برنت القياسي لبحر الشمال، تسليم مارس، 1.02 دولار أو بنسبة 1.82 بالمئة، ليتداول عند 55.08 دولار للبرميل.

ونزلت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم مارس، 1.08 دولار أو بنسبة 2.03 بالمئة، إلى 52.05

دولار للبرميل. وتخلت أسعار الخام عن نزوة 11 شهراً بلغتها الأسبوع الماضي، في أوج التحضيرات لتنصيب بايدن، وكشف خلالها عن حزمة تحفيز جديدة لإنعاش أكبر اقتصاد في العالم، بمقدار 1.9 تريليون دولار.

ويستغل عرض الحزمة للمصادقة من قبل الكونغرس، الذي بات الديموقراطيون يسيطرون على مجلسيه النواب والشيوخ، في الأسبوع الأول من فبراير المقبل.

والولايات المتحدة وأوروبا. وتجاوز عدد المصابين بالفيروس حول العالم حاجز 97 مليون إصابة، فيما بلغ عدد الوفيات نحو 2.1 مليون وفاة، وفقاً لبيانات جامعة جونز هوبكنز.



«سي تي بنك» يتوقع تجدد الخلافات داخل «أوبك+» خلال 2021

توقع مصرف سي تي بنك الأمريكي، تجدد الخلافات بين منتجي النفط في تحالف «أوبك+» خلال 2021، بضغط من الخلافات بين الإمارات والسعودية حول سياسات الإنتاج والتي تصاعدت منذ منتصف 2020.

وقال المصرف الأمريكي في تقرير التوقعات لعام 2021، الخميس، إن أسواق النفط ما زالت تعاني بسبب فائض العرض والخلافات السياسية داخل مجموعة أوبك+.

وفي أبريل الماضي، توصل تحالف «أوبك+» بقيادة السعودية وروسيا إلى اتفاق تخفيضات غير مسبوق في الإنتاج بمقدار 9.7 ملايين برميل يومياً اعتباراً مطلع مايو حتى نهاية يوليو.

وخفف التحالف خفض الإنتاج إلى 7.7 ملايين برميل يومياً اعتباراً من مطلع أغسطس حتى نهاية 2020، وإلى 7.2 ملايين برميل اعتباراً من يناير الحالي.

وتابع سي تي بنك: «حتى إذا تم الحفاظ على الانضباط خلال 2021، إلا أن الخلافات بين الإمارات والسعودية حول سياسة الإنتاج يمكن أن تظهر مرة أخرى في أي وقت».

وخلال ديسمبر الماضي، أبلغت الإمارات نظراءها في «أوبك+»، أنه رغم دعمها تمديدًا للتخفيضات القائمة، فإنها ستجد صعوبة في الاستمرار على نفس تخفيضات الإنتاج العميقة في 2021.

وكشف التقرير أن اتفاقية «أوبك+» الأخيرة توفر لصناعة النفط التعافي، لكن المشاكل قد تشتعل لاحقاً، مضيفاً أن «أوبك+» تواصل إدارة الإنتاج شهرياً، ولكنها قد تظهر تصدعات تهدد الاتفاق.

ويذكر أنه سيكون من الصعب الحفاظ على مجموعة المنتجين معاً، عندما يكون لدى الإمارات قدرة إنتاج متزايدة، بجانب التزام روسي أقل.

ورجح التقرير أن يتراجع الإمتثال أكثر خلال الأشهر المقبلة، مع تحسن الطلب التدريجي.

المغرب: التضخم يرتفع 0.7 بالمئة في 2020



أظهرت إحصاءات رسمية، أن التضخم بالمغرب سجل ارتفاعاً بنسبة 0.7 بالمئة خلال عام 2020، مقارنة مع 2019.

وقالت المدوينة السامية للتخطيط (الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء)، في بيان حصلت الأناضول على نسخة منه، إن هذا الارتفاع نتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.9 بالمئة والسلع غير الغذائية بـ 0.5 بالمئة.

وجاء الارتفاع في معدل التضخم على الرغم من تراجع أسعار المواصلات بنسبة 0.4

تركيا: ارتفاع المشاريع الابتكارية بنسبة 74 بالمئة في 2020



مصطفى ورائك

أفاد وزير الصناعة والتكنولوجيا مصطفى ورائك، أن استثمارات المشاريع الابتكارية بالبلاد ارتفعت بنسبة 74 بالمئة خلال العام الماضي، رغم تداعيات قيود فيروس كورونا.

وأوضح ورائك عبر تغريدة على تويتر، أن استثمارات المشاريع الابتكارية سجلت في تركيا 177 مليون دولار في 2020.

وأشار إلى أن زيادة الأعمال تشكل أحد أهم الموضوعات في استراتيجيات الصناعة والتكنولوجيا لعام 2023 الذي يوافق الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية.

السودان ترفع أسعار الوقود للمرة الثانية في شهرين



أعلنت الحكومة السودانية، رفع أسعار الوقود للمرة الثانية خلال شهرين. ووجهت وزارة المالية محطات الخدمة، في منشور اطلعت عليه الأناضول، برفع أسعار البنزين إلى 127 جنيهاً (2.3 دولار بالسعر الرسمي) للتر البنزين، من 121 جنيهاً (2.2 دولار).

وعدلت وزارة المالية أسعار لتر الديزل إلى 115 جنيهاً (2.08 دولار) للتر، مقابل 112 (2.03 دولار).

ويصر ورائك ووزارة الطاقة والتعدين حامد سليمان حامد، التعديل الجديد لأسعار الوقود بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ونفى حامد في تصريح للأناضول، أن يكون تدهور سعر صرف الجنيه السوداني سبباً في التعديل الأخير لأسعار الوقود. وكانت الحكومة السودانية رفعت أسعار الوقود في ديسمبر الماضي.

وفي أكتوبر 2020، أعلنت الحكومة تطبيق رفع الدعم عن

المحروقات ضمن إصلاحات اقتصادية تعزز تطبيقها. وتراجع إنتاج السودان من النفط، بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، من 450 ألف برميل يومياً إلى 60 ألف برميل.

ما دفع البلد إلى استيراد أكثر من 60 بالمئة من احتياجاته النفطية. ويعاني السودان من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، إضافة إلى تدهور مستمر في عملته الوطنية.

مقترح ألماني بإبرام اتفاقية تجارة حرة أوروبية جديدة مع أميركا

اقترح المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية مبادرة أوروبية سريعة لإبرام اتفاقية تجارة حرة جديدة مع الولايات المتحدة.

وقال رئيس المعهد، مارسيل فرانتسشر، في تصريحات لصحيفة «أوجسبورجر ألبتايم» الألمانية الصادرة اليوم السبت، إن استبدال اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي الفاشلة سيعزز موقف أوروبا فيما يتعلق بالصين.

وأضاف فرانتسشر «يجب أن نتفق مع الإدارة الأمريكية الجديدة على كيفية التعامل مع الصين، لذلك، يجب أن تركز أوروبا على اتفاقية تجارية جديدة مع الولايات المتحدة، حيث تقوم بنشر معايير مشتركة ملزمة عالمياً». وانتقد المحلل اتفاقية الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين التي تُسرّصها أمس الجمعة، قائلاً: «الاتفاق مع الصين مهم، لكن الصين تلعب وفقاً لقواعدها»، وأكد فرانتسشر أن أفضل استراتيجية لأوروبا هي «تأكيد مصالحها الخاصة في نظام المنافسة العالمي، في شراكة قوية عبر الأطلسي».

صندوق النقد يحث تونس على ضبط كتلة الأجور



حث صندوق النقد الدولي تونس على ضبط كتلة الأجور ودعم المخصص للطاقة والتحويلات إلى الشركات العامة، محذراً من أن العجز في الميزانية قد يرتفع إلى أكثر من 9% من الناتج المحلي الإجمالي في حال غياب هذه الإجراءات.

وتأتي مطالب صندوق النقد لخفض العجز المالي بينما تتهز تونس احتجاجات عنيفة منذ أسبوع، للمطالبة بقرص عمل وتنمية اقتصادية وسط ضائقة اقتصادية غير مسبوقه بتونس.

وتعاني المالية العامة التونسية من وضع صعب للغاية، حيث يتوقع أن يبلغ العجز المالي 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو الأعلى منذ ما يقرب من أربعة عقود.

وتهدف ميزانية 2021 إلى خفض العجز المالي إلى 6.6%، لكن صندوق النقد الدولي قال في بيان عقب زيارة

لتونس إن هناك حاجة إلى إجراءات محددة لدعم هذا الهدف.

وتضاعفت فاتورة الأجور في تونس إلى نحو 20 مليار دينار (7.45 مليار دولار) في 2021 من 7.6 مليار في 2010، ويتوقع صندوق النقد نمو

الناتج المحلي الإجمالي 3.8% هذا العام، مقارنة بانكماش قياسي قدره 8.2% متوقع في 2020.

وكان البنك المركزي التونسي قد وافق في ديسمبر (الماضي)، على شراء سندات خزائنة بقيمة 2.8 مليار

دولار لتمويل العجز المالي القياسي في موازنة 2020 بعد أسابيع من الخلاف مع الحكومة. ولكن صندوق النقد الدولي حث السلطات المالية على تجنب التمول القدي المستقبلي للحكومة، لأنها تخاطر بعكس المكاسب التي تحققت في فترة خفض التضخم، مما قد يضغط سعر الصرف والاحتياطيات الدولية. وتحظى تونس بإشادة واسعة باعتبارها قصة النجاح الديموقراطي الوحيدة للربيع العربي، لأن الاحتجاجات التي أطاحت بزين العابدين بن علي في عام 2011 لم تؤد لاضطرابات عنيفة عكس ما حدث في ليبيا وسوريا بشكل خاص، ولكن منذ ذلك الحين فشلت جميع الحكومات في حل المشاكل الاقتصادية في تونس، بما في ذلك ارتفاع التضخم والبطالة، بينما تتزايد الضغوط من المقرضين الدوليين لاحتجها على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات التي تعطلت منذ سنوات.

فرنسا: سنفعل كل ما هو مطلوب لإنقاذ صناعة الطيران



برونو لويمير

قال وزير المالية الفرنسي برونو لويمير، إن باريس ستقدم الدعم الكامل للصناعات الجوية لأنها القطاع الأكثر تضرراً من جائحة فيروس كورونا المستجد، حسبما نقلت عنه وكالة بلومبرغ للأخبار، خلال زيارته لمقر رئاسة شركة صناعة الطائرات الأوروبية العملاقة إيرباص في مدينة تولوز.

وقال لويمير قبل اجتماع مع غيوم فورتي، الرئيس التنفيذي لشركة إيرباص: «سنفعل كل شيء لإنقاذ صناعة الطيران لدينا».

وأعلن لويمير اتخاذ العديد من التدابير ومن بينها تقديم القروض المدعومة من الدولة، والتشغيل الجزئي للعمالة، طالما دعت الحاجة إلى ذلك، وأن الحكومة ستقدم دعماً مالياً للشركات الراغبة في الابتعاد عن مجال صناعة الطيران.

بريطانيا تسجل ثالث أعلى عجز في الميزانية

في بريطانيا 2131.7 مليار جنيه إسترليني، بما يمثل زهاء 99.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل أعلى نسبة للديون مقابل الناتج المحلي الإجمالي منذ السنة المالية المنتهية في 1962.

مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليصل إلى 270.8 مليار جنيه إسترليني، وهو أعلى معدل عجز في الميزانية خلال نفس الفترة منذ عام 1993. وخلال الشهور التسعة الأولى من العام الماضي، بلغ صافي ديون القطاع العام

وثالث أعلى معدل اقتراض خلال أي شهر على الإطلاق، منذ بدء تسجيل معدلات العجز الشهرية في 1993. وخلال الفترة من أبريل (حتى ديسمبر)، ارتفع صافي اقتراض القطاع العام بواقع 212.7 مليار جنيه إسترليني،

الحكومية، 34.1 مليار جنيه إسترليني في ديسمبر (زيادة قيمتها 28.2 مليار جنيه إسترليني عن نفس الفترة من العام السابق). ويمثل هذا العجز أعلى نسبة اقتراض على الإطلاق خلال شهور ديسمبر (بشكل عام،

سجل عجز الميزانية في بريطانيا، ثالث أعلى معدل له على الإطلاق في ديسمبر (بشكل عام). وحسب بيانات المكتب الوطني للإحصاء في البلاد اليوم الجمعة. وبلغ صافي معدل اقتراض القطاع العام، باستثناء قطاع البنوك

في بريطانيا، ثالث أعلى معدل له على الإطلاق في ديسمبر (بشكل عام). وحسب بيانات المكتب الوطني للإحصاء في البلاد اليوم الجمعة. وبلغ صافي معدل اقتراض القطاع العام، باستثناء قطاع البنوك